الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم:العلوم الاقتصادية
رقم:

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
-صبيرة بكوش
-سهيلة حمدي باشا

تحت عنوان:

تحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر (2020-2014)

لجنة المناقشة:

د.عايد لمين	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. يحياوي عمر	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. غربي حمزة	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بكوش صبيرة المولود(ة) بتاريخ: 10 ماي 2000 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 209984876 الصادرة بتاريخ 2018.01.22 عن: عين الخضراء

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم المالية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

تحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة

في الجزائر سنة 2014 - 2020

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/08

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: [illegible] ..... المولود(ة) بتاريخ: 17.05.1988 ب: تونس .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 108758bis الصادرة بتاريخ: 01.12.2016 عن: مسيلة .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: .....

تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة

في الجزائر خلال الفترة 2004-2020

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 08/06/2023

التوقيع و البصمة

Hamdis

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

استمارة تسجيل مذكرة ماستر للسنة الجامعية: 2022 / 2023

الطالب الأول	الاسم و اللقب : حمدي باشا سهيلة تاريخ و مكان الميلاد: 11 ماي 1996 تونس رقم الهاتف: ..... البريد الإلكتروني: .....
الطالب الثاني	الاسم و اللقب : ..... تاريخ ومكان الميلاد: ..... رقم الهاتف: ..... البريدالإلكتروني: .....

الشهادة المحضرة: ماستر أكاديمي [X] ماستر مهني [ ]

الشعبة: العلوم الاقتصادية ..... التخصص: اقتصاد دولي .....

عنوان المذكرة: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر 2000-2018

الإشكالية الرئيسية : ماهو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر

الأستاذ المشرف	الرتبة	التوقيع
عمر لبداوي	.....	.....

رأي اللجنة العلمية : موافق [ ] غير موافق [ ]

ملاحظات أو تحفظات: .....

رئيس اللجنة العلمية مسؤول شعبة التكوين رئيس القسم

حرر بتاريخ : ...../...../.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

استمارة تسجيل مذكرة ماستر للسنة الجامعية: 2022 / 2023

الطالب الأول	الاسم و اللقب : سيرة بوشت تاريخ و مكان الميلاد: 10 مارس 2000 برهوم رقم الهاتف: 07 77 00 30 81 البريد الإلكتروني:
الطالب الثاني	الاسم و اللقب : تاريخ ومكان الميلاد: رقم الهاتف: البريدالإلكتروني:

الشهادة المحضرة: ماستر أكاديمي [X] ماستر مهني [ ]

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد دولي

عنوان المذكرة:
تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر 2014-2020

الإشكالية الرئيسية :
ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر

الأستاذ المشرف	الرتبة	التوقيع
عمر خباية		

رأي اللجنة العلمية : موافق [ ] غير موافق [ ]

ملاحظات أو تحفظات:

رئيس اللجنة العلمية مسؤول شعبة التكوين رئيس القسم

حرر بتاريخ : ...../...../.....

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إن الشكر لله أولا وآخر سبحانه الذي هدنا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

ثم

الشكر الجزيل للدكتور "عمر يحياوي" الذي أشرف على هذه الدراسة ،أطرها ،وجهها لما هي عليه الآن .والشكر لأعضاء اللجنة الذين تكرموا بتقييم هذا العمل .كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير بجامعة محمد بوضياف (جامعة مسيلة) الذين مررت بهم في مشوراي الجامعي

دون أن أنسى أن أشكر كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد من أصدقاء وزملاء .

شكرا لكم جميعا

الإهداء

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات شيء جميل أن يسعى الانسان للنجاح فيحصل عليه لكن الشيء الاجمل، أن يتذكر من كان السبب في هذا النجاح.

إلى من بلغ الرسالة وادى الأمانة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي علمني الصبر والثبات ودفعني إلى دروب العلم والمعرفة وكان مصدر عزيمتي وقوتي ورمز التضحية والعطاء ابي الغالي.

إلى التي سهرت من اجل راحتي إلى اغلى جوهرة املكها في الوجود امي الغالية والعزيزة حفظها الله.

والى اخواني واخواتي والى اعز صديقاتي شيماء سناء خيرة سارة ربي احفظهم لي

والى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في انجاز هذا العمل المتواضع ووفقهم الله في مشوارهم

صبيرة بكوش

الإهداء

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات شيء جميل أن يسعى الانسان للنجاح فيحصل عليه لكن الشيء الاجمل، أن يتذكر من كان السبب في هذا النجاح.

إلى من بلغ الرسالة وادى الأمانة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي علمني الصبر والثبات ودفعني إلى دروب العلم والمعرفة وكان مصدر عزيمتي وقوتي ورمز التضحية والعطاء ابي الغالي.

إلى التي سهرت من اجل راحتي إلى اغلى جوهرة املكها في الوجود امي الغالية والعزيزة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

إلى سندي زوجي الغالي حفظه الله، وإلى أولادي

والى اخواني واخواتي والى اعز صديقاتي ربي احفظهم لي

والى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في انجاز هذا العمل المتواضع ووفقهم الله في مشوارهم

حمدي باشا سهيلة

فهرس الموضوعات
فهـــــرس المحتويـــــات

العـنوان	الصفحة
الإهداء	–
الشكر والعرفان	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة	
تمهيد	5
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	6
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	6
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته	6
الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	8
الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	9
الفرع الرابع: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	20
الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق	20
الفرع الثاني: نظرية تقديم حياة المنتج الدولي	22
الفرع الثالث: نظرية الحماية	25
الفرع الرابع: نظرية الموقع	26
الفرع الخامس: نظرية الموقع المعدلة	27
المبحث الثاني: الاطار النظري للبطالة	29

المطلب الأول: ماهية البطالة 29
الفرع الأول: تعريف البطالة وقياسها 29
الفرع الثاني: أسباب البطالة وأنواعها 32
الفرع الثالث: آثار البطالة 40
الفرع الرابع: علاج البطالة 41
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للبطالة 42
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية 42
الفرع الثاني: النظرية الكنزية 44
الفرع الثالث: نظرية ماركس 45
الفرع الرابع: النظرية النيوكلاسيكية 46
خلاصة الفصل 48
الفصل الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال (2014-2020)
تمهيد 50
المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر 51
المطلب الأول :أسباب وتطور معدلات البطالة في الجزائر 51
الفرع الأول: أسباب البطالة في الجزائر 51
الفرع الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر 53
المطلب الثاني: ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر 54
المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة 59
المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 59
المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة في الجزائر(2014-2020) 60
خلاصة الفصل الثاني 63
خاتمة 65
قائمة المراجع 69

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نشوء البطالة في حالة جمود الأجور	43
2	دالة العمل عند كينز	45

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة بين دوافع المستثمر الدولي ودوافع الدول المضيفة	19
2	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة الاستثمارات الأجنبية	27
3	تطور عدد السكان في الجزائر في الفترة (2020/2014)	52
4	:تطور البطالة في الجزائر (2020/214)	53
5	يمثل مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في استحداث مناصب شغل	56
6	يمثل عدد المناصب التي استحدثتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	57
7	يمثل مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)في استحداث مناصب الشغل	58
8	يمثل مساهمة برنامج عقود ماقبل التشغيل في خلق منصب شغل في الفترة (2020/2014):	59
9	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2020/2014):	60
10	حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الاجنبي المباشر	61
11	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2016	62

مقدمة

مقدمة:

تعد ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر من بين اهم المواضيع التي حازت على اهتمام الكثير نظرا لما يقدمه من امتيازات بالنسبة للمصدر وفي غالب الاحيان تستقبله الدول النامية التي تسعى الى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتغطية العجز الحاصل عندها في مصادر التمويل لتحقيق التنمية المنشودة.

وعلى الرغم من اتفاق الادبيات الاقتصادية على المزايا والمنافع التي اضحى الاستثمار الاجنبي المباشر يجلبها للدول الضعيفة، إلا أن تأثيراته بخصوص البطالة مازالت محل جدل الكثيرين، اذا أن البطالة تعتبر من اكبر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تهديدا لاستقرار المجتمعات بوجه عام والمجتمعات النامية بشكل خاص ،حيث نجد العديد من الدول تعاني منها والتي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية مما يؤدي حتما الى زيادة الطلب في الشغل ، ولهذا فان معظم الدول النامية تلجأ الى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار الذي يعتبر شيئا هاما يراعيه المستثمر الاجنبي ، اضافة الى تقديم الحوافز والامتيازات اللازمة لاستقطابها ، وفي هذا العدد ظهرت العديد نت الدراسات النظرية على المستوى الاقتصادي لاستكشاف طبيعة هذه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة.

وبما ان الجزائر احد الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة فهي تسعى لتهيئة البيئة المناسبة لاستقبال الاستثمارات الاجنبية وذلك بغية استقطاب أكبر حجم من تدفقات هذه الاستثمارات، وذلك بغرض اضافة عامل الى كل العوامل التي صاغتها والسياسات التي تبنتها لاحتواء ظاهرة البطالة والتخفيف من معدلاتها .

اشكالية الدراسة :

ومما سبق يمكن صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

-ما هي الاهمية الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر ؟

-هل المناخ الاستثماري الجزائري محفز لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر؟

-هل يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في التقليل من البطالة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

-يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدول المضيفة مقارنة للتدفقات الاخرى لرأس المال الاجنبي .

-يساعد مناخ الاستثمار في الجزائر على تحفيز واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

-يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في التقليل من البطالة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

ان الغرض من دراسة هذا الموضوع يندرج ضمن تحقيق الاهداف التالية:

1-عرض وتقديم الاطار الفكري والنظري لكل من الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون.

2-التعرف على ملامح الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

3-ابراز تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر في تقليص نسبة البطالة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث فيما يلي :

1-إدراك حقيقة ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعد الوسيلة المثلى في تغطية العجز التمويلي بالدول النامية مقارنة مع التدفقات الأخرى.

2-الدور الذي تمارسه الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو والتنمية في البلاد المضيفة وذلك من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات.

منهج البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصف وتحليل الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في تخفيض معدلات البطالة.

أسباب اختيار الموضوع:

1-الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش مرحلة التحولات الاقتصادية.

2-محاولة البحث عن وضعية الاستثمار الاجنبي المباشر اذا كان قد ساهم في الحد من البطالة في الجزائر.

صعوبات البحث:

أي بحث في إنجازه لا يخلو من الصعوبات والعراقيل من بينها:

-اختلاف الاحصائيات مما شكل صعوبة في انتقاء المعلومة الانسب.

-تشعب الموضوع واتساعه مما اوجد صعوبة التحكم فيه.

هيكل الدراسة:

قمنا تقسيم الدراسة الى فصلين رئيسين:

يشمل الفصل الاول الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة،وينقسم بدوره الى مبحثين ، حيث تطرقنا في المبحث الاول الى الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال المفهوم والاهداف والاشكال والنظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر ،اما في المبحث الثاني تطرقنا الى الاطار النظري للبطالة من خلال المفهوم والاسباب والاثار والنظريات المفسرة للبطالة.

ويشمل الفصل الثاني اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال (2014-2020) ،ونقسم بدوره الى مبحثين ،في المبحث الاول واقع البطالة في الجزائر(2014-2020)،وفي المبحث الثاني اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة .

الفصل الأول

الاطار النظري للإستثمار الاجنبي المباشر والبطالة

تمهيد:

يعتبر موضوع استثمار الاجنبي المباشر من بين الموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية ويعد من ضمن القضايا المطروحة للنقاش على مستوى الهيئات الدولية المتخصصة .

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم وفي مقدمتها النامية وذلك بمعدلات مختلفة ومتزايدة إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع الاصلاحات الاقتصادية .

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة ونظريات المفسرة لهما.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الاجنبي المباشر

عرف الاستثمار الاجنبي المباشر خلال العقديين الاخرين تدفقات متزايدة أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الاخرى مثل القروض والإعانات ،وقد تعدت الآراء والأفكار حول تعرفيه لهذا وجب التطرق إلى نظرة عامة الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة .

المطلب الأول :ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يلي سيتم التطرق الى بعض المفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

1-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

التعريف 01:يعرف تقرير منظمة التجارة التنمية للأمم المتحدة (unctad) الاستثمار الأجنبي المباشر ،على أنه ذلك من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو (البلد المضيف). [1]

التعريف 02:تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر،على

انه توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة ،وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي والذي يكون فردا أو شركة أو مؤسسة ،والذي له الحق في إدارة ومجوداته في بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه . [2]

---

[1] عبد الحق طير وأخرون، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، نضرة جغرافية قطاعية حالة الجزائر، مجلة 1 الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 06 جوان 2017 ص 12

[2] حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر عقود وتراخيص النفطية وأثرها على تنمية الاقتصاد، منشورات الجلي 2 الحقوقية،بدون طبعة، بيروت، لبنان، 2014ص 07

التعريف 03: أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC)فتعرفه على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي)والذي من خلاله يستعمل أصول في بلدان أخرى (دول مضيفة)وذلك مع نية تسيرها .[1]

-وبناء على التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر : بكونه ذلك الاستثمار المتمثل في الشركات أجنبية (خارج الوطن)،أو شركات متعددة الجنسيات ،أو شركات دولية

بكونه ذلك الاستثمار المتمثل في الشركات أجنبية (خارج الوطن)،أو شركات متعددة الجنسيات ،أو شركات دولية

2-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام متزايد نظرا للمنافع التي يقدمها ،من بين هذه المنافع نذكر ما يلي :[2]

- زيادة الرأسمال الاجتماعي في الدول النامية .

-ان استقدام المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات اعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي الى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية .

[1] بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وافاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، دراسة حالة 3 الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة تلمسان، 2007 ص1

[2] محمد عايب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017 ،ص04

-تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية الجديدة الصنع وبأسعار أقل نسبيا ،وهذا ما يزيد من الرفاهية الاقتصادية وارتقاء أذواق المستهلكين .

- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي ،وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو اقامة مشروعات انتاجية في كافة سلع والخدمات ذات ميزة تنافسية لتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية ،كما أن توفر رأس مال يسمح بالتوسع في الانتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته .[1]

الفرع الثاني : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة الى بلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي هيا كالتالي:[2]

-الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول .

-المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الانتاج والخدمات داخل الدول المعنية مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بها .

-خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية .

-نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الانتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الادارية الأخرى .

-تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي وان الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهوا ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية لطرف الآخر ، فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانيات

[1] خالد هاشم إبراهيم محمد، تقدير دالة الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ورقة علمية، ص 06

[2] أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر و التوزيع، الأردن، 1997 ،ص:20.

الصناعية الموجودة بالفعل ، ويستطيع الشركاء الأجانب ان يقدم تكنولوجيات الصناعية والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وان يتيح فرص الدخل الى أسواق التصدير .[1]

الفرع الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية بما تقتضيه حاجة هذه الدول ومصلحة الشركات متعددة الجنسيات ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الاسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية على النحو الآتي :

1-الاستثمار المشترك :يعتبر الاستثمار المشترك أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصورة دائمة .

كما يعرفه تيربسترا Terpstra[2] على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على عمليات انتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ،بحيث يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الانتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

بناء على التعاريف السالفة الذكر للاستثمار يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب الآتية :

*الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين ، احدهما وطني والآخر أجنبي للممارسة نشاط انتاجي داخل البلد المضيف .

*ان الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

*ان قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي تحويل هذه الشركات الى شركة استثمار مشترك .

---

[1] حمد زكريا صيام، نفس المرجع السابق، ص:20.

[2] V.Terpstra ,«International Marketing», Holt:Tokyo ,1981 Sounders,p331.

*في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع .

1.1.مزايا وعيوب الاستثمار المشترك

أ- مزايا الاستثمار المشترك :

-يساهم الاستثمار المشترك في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، بالإضافة الى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.

-بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي قبولا في معظم هذه الدول ، ويرجع هذا إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهما تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة بالإضافة الى أن هذا النوع من الاستثمار يساعد في تنمية الملكية الوطنية ن وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

-يعتبر الاستثمار المشترك عاملا لتنشيط ودفع الاستثمار الأجنبي حيث يسمح بجلب الاستثمارات سواء كانت نقدية أو عينية أو فنية كالدراية (le savoir_faire) والتي تأخذ شكل تقنيات وخبرات ،كما يعتبر وسيلة مهمة في دخول نظام المعلومات الاقتصادية التي تحتل دورا أساسيا بالنسبة للمؤسسة في استراتيجيتها التطويرية .[1]

ب- عيوب الاستثمار المشترك :

بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الاجنبي لمشروع الاستثمار يمكن استخلاص النقاط التالية :

[1] يحيى أحمد رابح سعيدي: الاستثمار الأجنبي المباشر ،عمان إثراء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2013ص78

-حرمان الدول المضيفة من بعض المزايا إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار . مثل توسيع استعمال التكنولوجيا في حالة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي .

-أن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول النامية .

-إن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها ،أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي .

-نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني ،فقط يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق اهداف الدولة الخاصة ،كزيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلي من المنتجات وانخفاض تدفق العملات الأجنبية .

2-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات ،وتجدر الاشارة هنا الى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق الى بعد الوصول الى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية .)[1]

[1] Denis Tersen et Jean Luc Bricaut. L.investissement international.) Edition Armand colin .paris.1996, p 8.

وهي عبارة عن قيام بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق ،ونجد أن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل ويعود ذلك الى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار السلبية على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة [1]

يتيح هذا الشكل من الاستثمارات لطرف الأجنبي السيطرة الكاملة على الاستثمار ،ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها أن يؤدي الى التبعية الاقتصادية للمستثمر الأجنبي .

2-1.مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

أ-مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

-زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي الى الدول المضيفة .

-المشروعات الضخمة تساهم في اشباع المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع إمكانية وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يؤدي الى تحسين وضعية ميزان المدفوعات الدولة المضيفة .

-في حالة وجود جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا التي تتناسب مع متطلبات وخصائص التنمية بالدولة المضيفة فإن هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى لاستثمار الأجنبي خاصة أشكال الاستثمار غير المباشر .

-توفير فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة سواء في مراحل بناءه أو مراحل التشغيل.

[1] مفتاح صالح وسمينة دلال :واقع وتحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر -،بحوث اقتصادية عربية ،العددان 43و44 صيف-خريف 2008،ص 109

ب-عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

كما سبقت الاشارة فإن الدول المضيفة خاصة النامية تخشى من إخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سلبية على مستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية .[1]

3-مشروعات أو عمليات التجميع :

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) ويتم بموجب هذه الاتفاقية قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين وتجميعه ليصبح منتجا نهائيا ،وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي أيضا الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع ،تدفق العمليات ،طرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية وغيرها في مقابل عائد مادي يتفق عليه ،وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو لا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة المستثمر الأجنبي في إدارة المشروع ،وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج .[2]

4-الشركات المتعددة الجنسيات :

يقصد بالشركات المتعددة الجنسيات تلك الشركات التي تزاول نشاطها عبر الحدود ،وتمتلك فروعا لها في دول أخرى، وتوجد غالبية هذه الشركات في بعض الدول المتقدمة كاليابان، أمريكيا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا[3]، وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدة خصائص منها :[4]

---

[1] عبد السلام أبو قحف :اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية ،2003،ص489.

[2] بن عباس حمودي، 2011-2012 ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر، ص 21

[3] شوقي ناجي جواد وهيثم علي حجازي، 2011 ،ص 30.

[4] بن داويه وهيبة، 2004-2005 ،واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(1995 - 2004 ،)رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، ص 21

*خضوع الشركات المتعددة الجنسيات إلى حد كبير لقدر موحد من الرقابة المباشرة من الإدارة العليا المتواجدة بالمركز الرئيسي .

*ممارسة الشركات المتعددة لنشاطها في عدد من الأسواق المتباينة جغرافيا.

*توفر قدر كبير من الاعتماد المتبادل بين مساهمات رؤوس الأموال لهذه المجموعة من الشركات المكونة للشركة المتعددة الجنسيات .

*ممارسة أغلبية الشركات المتعددة الجنسيات لنشاطها في سوق يمتاز في الغالب باحتكار القلة، أي أنها لا تمارس نشاطها في سوق تنافسية.

وتتمثل أشكال الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي :[1]

أ-**شركة تابعة:** عندما تراقب الشركة الأم أكثر من 50 ٪من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.

ب-**شركة مساهمة:** عندما تراقب الشركة الأم أكثر من 10 ٪من وأقل من 50٪ من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.

ج- **شركة منتسبة** : عندما تراقب الشركة الأم 10 ٪ كحد أدنى من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.

د- **الفرع:** وهو شركة غير مساهمة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

5- الاستثمار في المناطق الحرة:

المناطق الحرة هي مساحة من أرض الدولة المضيفة تخصصها وتحددها وتقيمها خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية ،ويسمح لها بحرية التجارة وتداول البضائع (الاستيراد والتصدير وتخزين ومعالجة البائع)،التصنيع الخدمات

[1] جمال بلخباط، 2014-2015 ،جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، ص 31

بدون رسوم أو ضرائب جمركية أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية، والهدف من إنشاء المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات الأجنبية ، وذلك من خلال منع المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق العديد من الحوافز والمزايا و الإعفاءات [1]،ومن تلك الحوافز مايلي :[2]

-عدم فرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة طالما أن السلعة ستصدر للخارج.

-وجود نص بالاتفاق على عدم جواز تأميم المشروعات المقامة في المناطق الحرة.

-إعفاء دخل الشركات من الضرائب.

-تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة ،وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع.

-حرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة، وحرية المشاريع الأجنبية في بيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية.

-انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها تقع على الحدود وقريبة من طرق المواصلات والموانئ.

الفرع الرابع: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: دوافع الاستثمار الأجنبي:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة، ويمكن أن نستخلص أهم دوافع المستثمر الأجنبي فيما يلي:

[1] محمد قاسم خصاونة، 2010 ،الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ص 19

[2] سعدي هند، 2016-2017 ،أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية-دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014 ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص18

أ-الدافع السياسي: ويكون هذا الدافع إما لمساعدة دولة حليفة أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية لدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول[1].

ب-الدافع الاقتصادي: ويكون دافع المستثمر الأجنبي هو تسهيل الوصول إلى الأسواق والمواد الطبيعية التي تحقق أكبر قدر من الفوائد والأرباح، وهذا ما يشجع الدول الأجنبية على التواجد بالدول التي تمتلك موارد طبيعية هامة بغية التوسع وزيادة حصصها السوقية[2].

ج-الميزة الاحتكارية: امتلاك الميزة الاحتكارية هي إحدى الدوافع القوية لدفع الشركات على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وتتركز هذه الميزة في امتلاك رأس المال، التكنولوجيا، خبرات ادارية ، مهارات تصميم المنتج، العلامة التجارية...التي قد تعزز لشركة المستثمرة موقفها الاحتكاري، كما تستطيع الشركة المستثمرة التغلب على المنافسين لها في الأسواق الأجنبية في ضوء قوة ميزتها الاحتكارية[3].

د-تخفيض التكاليف: يمكن تخفيض التكاليف بعدة طرق من خلال دراسة وتحليل تكاليف الإنتاج، ويعتبر دخول السوق الأجنبي ولاستثمار بتكاليف منخفضة خطوة مهمة جدا لحيازة المركز التنافسي في السوق الدولي. ومن الأمثلة على ذلك انتقال بعض الصناعات اليابانية والأوروبية والأمريكية من موطنها إلى دول أخرى بسبب حصول هذه الصناعات على ميزة الأيدي العاملة الرخيصة في كل من هونغ كونغ وكوريا والمكسيك، حتى تبقى تلك الصناعات محافظة على مستوها التنافسي في الأسواق العالمية.

هـ-قيود الاستيراد في الدول المضيفة :قد تعاني بعض شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من بعض القيود خلال مزاولتها النشاط بسبب قيام الدولة المضيفة بإصدار قوانين مقيدة للأنشطة

---

[1] راغب الخطيب خالد : التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات ،دار البادية ،الأردن،2009،ص218

[2] زاهد محمد ديري :ادراة الأعمال الدولية،دار الثقافة ، الأردن ،2011،ص160

[3] شوقي ناجي جواد:ادارة الأعمال الدولية ،دار الأهلية ،الأردن ،2002،ص ص57-58

،فمثلا لو أردت دولة ما (من خارج الاتحاد الأوروبي) تصدير سلعها إلى أي دولة من الاتحاد الأوروبي فإنها ستواجه عقبات تحدد نشاطها التصديري. وبقصد تجنب هذه القيود سعت الشركات المستثمرة الى مزاولة نشاطها الانتاجي في الدول المستضيفة سواء كان ذلك عن طريق منح الترخيص أو انشاء فروع لشركة الأم[1] .

و- **التخفيف من حدة المخاطر** التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية من خلال التنويع وتوزيع استثماراتها في مناطق عدة من العالم[2]، خاصة المخاطر الأمنية والطبيعية التي لا تتعرض لها الكثير من الدول في وقت واحد فاذا كانت لشركة المستثمرة عدة فروع وفي مناطق مختلفة وقد تعرض احد الفروع للخطر لايؤثر ذلك على بقية الفروع بل يساعد نجاح الفروع في الدول الأخرى لتعويض الخسائر المترتبة عن الفرع المتأثر ، أما اذا كانت الشركة وفروعها في منطقة واحدة فستتعرض هذه الشركة لأزمة حقيقية .

ثانيا: دوافع البلد المضيف

تسعى الدولة المضيفة الاستثمار الأجنبي الى تحقيق أهداف إستراتجية، والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهه في تسير الاقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي[3] :

-المساهمة في التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية.

- زيادة معدلات الاستثمار ،ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي .

---

[1] المرجع نفسه السابق ص58

[2] سعاد سالكي :دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-،رسالة ماجستير ،تخصص مالية دولية جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان ،2011،غير منشورة ،ص73

[3] نفس المرجع السابق ،ص73.

-تدريب وتأهيل العاميلن المحليين من خلال الدورات التدريبية والتكوينية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي جلبها ويسعى أيضا إلى تحقيق [1]:

-المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية ،مما يساعد في تحقيق التكامل الإقتصادي بينهما .

-نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق .

-الإنتعاش الإقتصادي :ان تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل ،مما يوفر مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها ،وخير دليل على أهمية رؤوس الأموال الأجنبية ففي الانتعاش الاقتصادي ،تجارب البلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي تشهد بورصتها ديناميكية كبيرة .

-تغيير الهيكل الإقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر تطورا .

-دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات .

[1] عبد الكريم كاكي :الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ،مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان ،ص 55

الجدول رقم (01):مقارنة بين دوافع المستثمر الدولي ودوافع الدول المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
1-البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل أو بدونها . 2-التخلص من مخزون سلعي راكد. 3-التخلص من تكنولوجيا متقادمة . 4-التغلب على البطالة المقنعة في الدول المقر . 5-البحث عن أسواق جديدة. 6-النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية . 7-إختبار منتجات جديدة واستخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب المعملية والميدانية . 8-البحث عن أرباح ضخمة . 9-التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة . 10-الاستفادة من الأجور المنخفضة في الدولة المضيفة . 11-إستغلال المواد الخام بالدول المضيفة . 12-الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة في الدولة المضيفة من ضرائب ورسوم . 13-إستغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا . 14-إعتبارات إستراتيجية أخرى	1-تحقيق تقدم اقتصادي مطرد. 2-جذب الاستثمارات الدولية. 3-الحصول على تكنولوجيا متقدمة . 4-توفير الإدارة المتقدمة . 5-المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية. 6-توظيف عوامل الإنتاج المحلية . 7-إحلال النتاج المحلي محل الواردات. 8-الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة. 9-تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر . 10-إنشاء صناعات جديدة . 11-التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف. 12-تنمية التجارة الخارجية . 13- تحسين المركز التنافسي لدولة.

المصدر :فريد النجار ،الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ،الاسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة ،2000،ص36.

المطلب الثاني :النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي

لقد دفع الاهتمام المتزايد بالاستثمار الأجنبي المباشر بالكثير من الاقتصاديين الى وضع نظريات تشرح هذه الظاهرة المتزايدة الاهتمام، وفيما يلي عرض لأبرز هذه النظريات :

أولا :نظرية عدم كمال السوق

1.تقديم النظرية

تقوم هذا النظرية على عدة افتراضيات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات المتعددة الجنسية في الدول المضيفة .أولى هذه الافتراضيات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية ،بالإضافة الى انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول . كما تفترض أيضا أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات متعددة الجنسية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية ،الانتاجية أو حتى الوظيفية .فالشركات المتعددة الجنسية تتمتع بميزات نسبية مقارنة بالشركات الوطنية متمثلة في توفر الموارد المالية ،التكنولوجيا والمهارات الإدارية .ان ايمان الشركات الأجنبية بهذا التفوق على الشركات الوطنية يعتبر بمثابة أحد الدوافع الأساسية التي تقف وراء قيام الشركات المتعددة الجنسية بالاستثمار في الدول النامية ،مع تفضيل التملك المطلق لمشاريع الاستثمار لتمكينها من الاستغلال الأحسن لنقاط قوتها .بالإضافة الى ذلك تفترض هذه النظرية النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي .

وتوضح الدراسة التي قام بها هود وينج Hood & young [1] ان هناك علاقة عكسية بين درجة المنافسة في الأسواق الأجنبية وبين اتجاه استثمارات الشركات متعددة الجنسية الى بلدان تلك الأسواق ،حيث في حالة سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق الأجنبية سيؤدي الى فقدان الشركات متعددة الجنسية للميزات التنافسية التي كانت تمتلكها .كما يتفق كلا من باري

[1] Hood and S. Young ," The economics of multinational enterprise", Esse, U .K., Longman Group Ltd., 1981.

parry [1] وكيفز caves [2]مع هود ينج في هذا الخصوص .حيث يعتبران أن الدافع الأساسي الى اتجاه الشركات المتعددة الجنسية الى استثمار ي الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة كالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة. وانطلاقا من نظرية عدم كمال السوق قدم كلا من هايمر Hymer [3] وكيندلبرجر kindleberger [4]نظرية المنشأة الصناعية، والتي تنص على ان الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكها لمزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة [5].

مما سبق وحسب نظرية عدم كمال السوق، فإن انتقال الشركات المتعددة الجنسية من الاستثمار في الدولة الأم الى الاستثمار في الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات التالية [6]:

1. حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسية بالمقارنة بالشركات الوطنية (أو الأخرى) بالدول المضيفة.
2. حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية ...الخ متميزة لدى الشركات المتعددة الجنسية عن نظيرتها بالدولة المضيفة .
3. كبر حجم الشركات متعددة الجنسية وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث يستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.

---

[1] T.G .Parry," The multinational enterprise :International investment and host country impacts" ,Greenwich ,JA I press Inc.

[2] R. S. Caves ," Multinational enterprise and economic analysis ",2nd edition, Cambridag surveys of economic literature ,Cambridag university press, 1996.

[3] Hymer, S. H. 1976 ,"The international operation of national firms :A study of foreign Direct Investment" ,the MIT, Cambridage .

[4] Kindleberger ,1969," American business abroad ",Macmillan London

[5] د.عمر صقر 2000-2001,العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة الدار الجامعية ,الاسكندرية ,ص 47

[6] د,عبد السلام أبو قحف ,نفس المرجع السابق ,ص 394.

4. تفوق الشركات متعدة الجنسية تكنولوجيا.

5. تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والذي قد تنشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق .

5.قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسية كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

2-نقد النظرية

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية من طرف كلا من روبوك و سيموندس [1] Robock&simmonds والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

.افتراض إدراك الشركات متعددة الجنسية لجميع فرص وقيود الاستثمار الأجنبي في الخارج .وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

.لم تقدم هذه النظرية اية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسية للتملك المطلق للمشاريع الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي توجد لديها بدائل أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق .

ثانيا :نظرية تقديم حياة المنتج الدولي

1-تقديم النظرية

من بين رواد هذه النظرية ريموند فرنون (1966) R .Vernon [1] الذي أكد من خلالها على أهمية التفوق التكنولوجي كأحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ،بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر .

[1] Robock ,S. H. K. Simmonds ," International business and multinational enterprise", Illions Richard, Irwin ,p.33-56.

كما تفترض النظرية أن حياة المنتج الدولي تمر بأربعة مراحل أساسية حيث تبدأ بمرحلة التقديم، ثم النمو، فمرحلة النضج ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الإنحدار .

المرحلة الأولى :مرحلة التقديم

تبدأ هذه المرحلة بتوصل احدى الشركات الاحتكارية الكبرى الى ابتكار وتطوير منتج جديد وطرحه في السوق ،وقد تستغرق عملية التقديم وقتا محددا ،ويمثل توقيت هذه المرحلة بعدا استراتيجيا في نجاح المنتج واستمراره. ونظرا لحداثة وعدم شيوع هذا المنتج الجديد في الرحلة الأولى فغالبا ما يكون حجم التعامل منخفضا كما أن معدل نموه بطيئا وتتسم هذه المرحلة بانخفاض معدل الأرباح ويعود ذلك الى ارتفاع التكاليف في هذه المرحلة .ومن الجوانب المهمة في هذه المرحلة هو تحديد نهاية لها ،والمعايير المستخدمة لذلك هي :

.وصول حجم التعامل إلى الأرقام المخطط لها .[2]

.ظهور المنافسة وازدياد حدتها .

المرحلة الثانية :مرحلة النمو

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل دورة حياة المنتج، ومن أبرز ملامحها الزيادة السريعة في التجديدات التكنولوجية الإنتاجية والزيادة في حجم التعامل ومقدار الأرباح المحققة الناتجة عن نمو الطلب على السلعة في الأسواق الداخلية والخارجية، مما يتيح لها الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم و انخفاض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن. ويطلق على البدايات الأولى في هذه المرحلة المرعى الخصب وحيث يكون المرعى خصبا فإن البقرة تكون حلوبا cash cowوتستمر هذه المرحلة ما دام التعامل بالخدمة لم يصل إلى المستوى المحتمل ،ولهذا فإن

[1] Vernon, R. 1966, International investment and international trade in the product cycle, Quarterly Journal of Economics, Vol. 80, pp. 190-207.

[2] د. يحيى أحمد رابح سعيدي , االاستثمار الاجنبي المباشر ,نفس المرجع السابق ,ص159.

على الإدارة إطالة هذه المرحلة لتمكين منظمة الأعمال من تحقيق أقصى الأرباح ،ويعبر عادة عن حجم التعامل المحتمل بالحصة السوقية market share وطالما أن المنتج لم يصل في عائده الى هذا المستوى فإن ذلك يعني أنه لايزال في مرحلة النمو.[1]

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج

تتصف هذه المرحلة بانتشار المنتج بشكل تام بين جميع الشركات المنافسة في ظل استقرار التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجه، وبالتالي وصول حجم التعامل بالخدمة والأرباح المتولدة عن ذلك إلى المستوى المتوقع أو الذي يأخذ في أحسن أحواله بعد ذلك بالثبات والاستقرار بالرغم من الزيادة المستمرة في حجم التعامل واتجاهه إلى الانخفاض ، وربما يقود هذا إلى الضغط على الأسعار لتتجه نزوليا ، مع تكثيف الجهد الترويجي في هذه المرحلة ،ولهذا فإن أي إستراتيجية تسويقية تتبانها المنشأة يجب أن ترتكز على محورين رئيسين هما :

.أسعار منخفضة لإغراء العملاء واستمالة رغباتهم .

.ترويج كثيف يتم من خلاله تأكيد المكانة التنافسية للمنشأة وإبراز الميزة النسبية فيما يقدمه من خدمات.

المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار

تبدأ هذه المرحلة مع توقف الخدمة عند مستوى تعامل ثابته واتجاهها بعد ذلك إلى الانخفاض . وتعكس هذه المرحلة درجة عالية من التعثر الذي يغري في كثير من الأحيان اتخاذ قرار التوقف نهائيا عن تقديم الخدمة. ولذلك لا ينبغي لها أن تصل إلى المرحلة إلا بوجود خدمة بديلة.[2]

[1] يحيى أحمد رابح سعيدي , االاستثمار الاجنبي المباشر ,نفس المرجع السابق ,ص160

[2] يحيى أحمد رابح سعيدي , االاستثمار الاجنبي المباشر ,نفس المرجع السابق ,ص161

2-نقد النظرية:

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية كونها من الصعب تعميم تطبيقها على كل المنتجات بفرضياتها السابقة. حيث توجد بعض المنتجات واللاتي يطلق عليها سلع التفاخر prestigious goods يصعب على دول أخرى –غير صاحبة الابتكار–تقليدها أو إنتاجها بسهولة مثل سيارات الرولز رويس[1].

انتقاد آخر وجه لهذه النظرية كونها لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسية بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة. فهي تقدم فقط تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها إلى الانتاج في دول أخرى للاستفادة من فروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدولة المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية المفروضة على الاستيراد.

ثالثا: نظرية الحماية

1-تقديم النظرية:

من أجل تجاوز نقائص أو انتقادات الوجهة لنظرية عدم كمال السوق ظهرت نظرية الحماية والتي تعبر عن مجموع الممارسات الوقائية المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسية لضمان استمرارية احتكارها لكل الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة ،ومنع تسربها أطول فترة ممكنة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج .وفي هذا المجال يرى هود وينج Hood&young[2] أنه يجب على شركة المتعددة الجنسية أن تحتفظ لنفسها بمستوى متفوق يسمح لها بمواجهة مخاطر الاستثمار خارج حدود الوطن.هذا التفوق يكون عادة متمثل في

[1] د.عبد السلام أبوقحف , اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي ,نفس المرجع السابق ,ص 402.

[2] N .Hood and S. Young," The economics of multinational enterprise", Op. cit. p. 56.

التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها والذي يحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول الأجنبية .هذه النظرية تفسر فيها إحدى الإستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسية للتوغل في الأسواق وتوطين صناعاتها فيها عن طريق الميزة الاحتكارية الناتجة عن الابتكارات .

2-نقد النظرية

من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات كون وجود مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها .بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تركز على الميزة الاحتكارية العالمية وتهمل المزايا النسبية على المستوى المحلي أو الإقليمي من جهة ،والأشكال الأخرى للتوطن الصناعي التي تمليها الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى .[1]

رابعا :نظرية الموقع

إن محور اهتمام هذه النظرية هو التركيز على اختيار الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الشركات متعددة الجنسية .بمعنى آخر إنها تركز على المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. وتبعا لهذه النظرية ،يوجد العديد من المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسية في الاستثمار الخارج ،وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار أو التصدير . ومن أهم هذه المحددات المناخ الاستثماري كمعرفة مدى قبول الوجود الأجنبي ،الاستقرار السياسي ،مدى ثبات أسعار الصرف ونظام الضرائب .أي مدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصورة عامة

[1] كريستيان بالوا ,الاقتصاد الرأسمالي العالمي ,ترجمة عادل عبد المهدي ,لبنان ,دار بن خلدون ,1994,ص 122.

.كما أن إجراءات الحمائية .أو ما يسمى بضوابط التجارة الخارجية ،والمتمثلة بصورة عامة في القيود المفروضة على التصدير والاستيراد تؤثر هي الأخرى على القرار الشركات المتعددة الجنسية في الاستثمار في الدولة المضيفة .بالإضافة إلى ذلك نجد العوامل المرتبطة بالتكاليف ،كالقرب من المواد الأولية ،ومدى توافر الأيدي العاملة ورؤوس الأموال وكل التسهيلات الإنتاجية الأخرى .بالإضافة إلى العوامل التسويقية والحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة .[1]

خامسا :نظرية الموقع المعدلة

تعود هذه النظرية الى كل من ربوك وسيموندس Robock & Simminds وتعتبر كامتداد لنظرية الموقع ،فهي تهتم بالعوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية للأعمال بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالشركات متعددة الجنسية والمنتج ونظم الاتصال والنقل بين الدول كعوامل مؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة .وتخلص هذه النظرية إلى أن الاستثمارات الأجنبية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل ،فمنها الشرطية والدافعة والحاكمة كما يوضحه الجدول التالي .[2]

جدول رقم (02)العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة الاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	أمثلة
أ-خصائص المنتج /السلعة (product-specific)	نوع السلعة ،استخدامات السلعة، درجة حداثة /جدة السلعة ،متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية)خصائص العملية الإنتاجية .
ب-الخصائص المميزة للدولة المضيفة(country-specific)	طلب السوق المحلي ،نمط توزيع الدخل ،مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية ،مدى التقدم

[1] د. يحيى أحمد رابح سعيدي , االاستثمار الاجنبي المباشر ,نفس المرجع السابق ,ص 61.

[2] د.عبد السلام أبوقحف , اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي ,نفس المرجع السابق ,ص 405

	الحضاري(tech–cultural) ،خصائص البيئة السياسة الاقتصادية.
ج–العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى ،الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال ،والمعلومات ،والبضائع، والأفراد، والتجارة الدولية.
العوامل الدافعة	
أ–الخصائص المميزة للشركة (firm–specific)	مدى توافر الموارد المالية والبشرية أو حجم الشركة .
ب–المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	
أ–الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية ،ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار ،والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية .
ب–الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية ،المنافسة ،ارتفاع تكاليف الإنتاج .
ج–العوامل الدولية	الاتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم ،والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة .

المصدر :د عبد السلام أبو قحف ،اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ،الطبعة الأولى 2001،ص.405

المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي للبطالة

تعتبر البطالة مشكلة عالمية، حيث توجد نسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء ،فقد أضحت تلك المشكلة في مقدمة القضايا التي تشغل المجتمع لما تمثله من خطورة ليست على الفرد العاطل بمفرده وانما على المجتمع بأسره، م خلال حجمها ومعدلاتها المتزايدة فضلا على آثارها على مختلف المجالات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية...، لذا فان هدف زيادة حجم العمالة ، من ثم التقليل من حجم البطالة ومعدلاتها، يعد من اهم الاهداف التي تسعى الدولة جاهدة لتحقيقها.

المطلب الأول : ماهية البطالة

الفرع الأول :تعريف البطالة وقياسه

تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقا امرا ليس سهلا، وفي هذا سنتطرق الى بعض التعاريف للبطالة وقياسها.

أولا: تعريف البطالة:

تعددت تعاريف البطالة ،ويمكن تعريفها كالتالي:

1-حسب منظمة العمل الدولية:

البطال هو كل شخص قادر على العمل ،وراغب فيه ،ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل[1]. ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو لآخر .

[1]ناصر داي عيدون ,عبد الرحمان العايب ,البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد-حالة الجزائر- ,ديوان مطبوعات الجامعية ,الجزائر ,2010,ص 45.

2-حسب المكتب الدولي للعمل:

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16و59سنة ، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية[1]:

أ-بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.

ب-متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.

ج-يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور.

3-وتعرف أيضا بأنها: عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه[2].

4-المفهوم الرسمي للبطالة: أنها تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة[3].

- مما سبق نستنتج أن البطالة: عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه أو توقف الشخص عن العمل.

ثانيا: قياس البطالة

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من المفيد حساب حساب معدل البطالة ، والذي يشكل مؤشرا هاما يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل باعتبار هذه الأخيرة العمال المتعطلين مضروبا في مائة أي أن:

معدل البطالة=عدد المتعطلين /جملة قوة العاملة×100

---

[1] - Bureau international du travail, la normalisation international du travail, (nouvelle série 53, GENEVE, 1953), pp48-49.

[2] مصطفى سلمان ,واخرون :مباددئ الاقتصاد الكلي ,دارالمسيرة للنشر ,الأردن ,2000,ص 237.

[3] السيد محمد السيرتي:علي عبد الوهاب ,النظرية الاقتصادية الكلية ,الدار الجامعية ,الاسكندرية ,2008,ص 271.

وقوة العمل هي مجموع العاطلين والعاملين ،وليست عدد العاملين فقط ومن ثم فإن الشخص الذي يبحث عن العمل وتوقف عن ذلك نظرا ليأسه أو مله فهو ليس باطلا حسب المفهوم السائد للبطالة، مع أنه عاطل حقيقي ولذلك يدعى البعض أن معدل البطالة يكون دائما أقل من الحقيقة، لأنه لا يحسب مثل هؤلاء الأشخاص اليائسين الذين توقفوا عن البحث عن العمل ضمن العاطلين[1].

وتختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلافات فيما يلي :[2]

1-الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا.

2-الفترة الزمنية للبحث عن العمل (أسابيع، أشهر).

3-كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، والأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أ ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

4-التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة، وطرق جمعها، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها ، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

وعلى العموم فإن لمعدل البطالة أهمية كبيرة باعتباره يقيس حجم العمالة ويعطي صورة شاملة عن وضعية البطالة ، كما يسمح أيضا بالتنبؤ بحجمها في المستقبل اعتمادا على السنوات الماضية في ظل ثبات نسبي لشروط حسابه. الشيئ الذي سيساعد الجهات المختصة بالتوظيف على أخذ التدابير اللازمة عند إعداد الخطط الاقتصادية.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد الرشوان ,أزمات الشباب والبطالة ,دار التعليم الجامعي ,مصر ,2015,ص 22.

[2] رهام حسن عبد الحكم ,أثر سياسية الاصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة –دراسة مقارنة بين مصر واسرائيل –,رسالة ماجستير ,كلية التجارة ,جامعة عين الشمس ,مصر ,2006,ص 32.

الفرع الثاني: أسباب البطالة و أنواعها

أولا : أسباب البطالة

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات ،وتوجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر ،ومن أهمها: الأسباب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولكل منها مؤثرات ونتائج سلبية تؤثر على المجتمع. والآتي معلومات عن هذه الأسباب [1]:

1-الأسباب الاقتصادية:

الاسباب الاقتصادية للبطالة من اكثر الأسباب انتشارا وتأثيرا على البطالة، والتي تؤدي إلى رفع معدلاتها الدولية، ومن أهم هذه الأسباب:

*زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال، وخصوصا مع زيادة أعداد خريجي الجامعات، وعدم توفير الوظائف المناسبة لهم.

*الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد، وهي بطالة مؤقتة، والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره، ولكنه يحتاج إلى وقت طويل للحصول على عمل، لذلك يصنف في فترة بحثه بأنه عاطل عن العمل.

*استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب، والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة.

*الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع، وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية، أو التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين.

[1] حمد طارق، أسباب البطالة، متاح على الرابط الالكتروني التالي:http://mawdoo3.com

2-الأسباب الاجتماعية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر في كل من الأسباب السياسية والاقتصادية الخاصة بالبطالة، ومن أهم الأسباب الاجتماعية نذكر:

*ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر ، والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة.

*غياب التنمية المحلية للمجتمع ،والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الايجابية التي يقدمها قطاع الاقتصاد للمنشآت .

*عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم ،مما يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة.

*زيادة أعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس ،بسبب عدم حصولهم على الوظائف أو مهن تساعدهم في الحصول على الدخل المناسب لهم.

*غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل .

3-الأسباب السياسية:

الأسباب السياسية للبطالة هي كافة المؤثرات المرتبطة بالبطالة والمتعلقة في السياسة الخاصة لدولة ما ، ومن أهمها:

*انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية.

*انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول.

*غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.

ثانيا: أنواع البطالة

اذا كانت البطالة تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية ،ويختلف حساب معدلها باختلاف المعايير المستخدمة في جمع البيانات ،فإن التمييز بين أنواعها أمر بالغ الأهمية لمعرفة مدى تطور هذه الأنواع عبر الزمن والفترات التاريخية .كما أن ذلك سيساعد على معرفة نوع البطالة الأكثر انتشارا، وسيمكن من الكشف عن أسباب وجودها قصد الاهتداء إلى الطرق الكفيلة للحد منها على الأقل وعلى هذا الأساس فانه من المفيد التعرف على أنواعها من خلال العرض المختصر وفقا للنظريات الاقتصادية التي تصنفها .

1-1البطالة الدورية

المعروف أن اقتصاد أي دولة يمر بمرحلة رخاء وانتعاش (الرواج الاقتصادي)،حيث تنشط عمليات الانتاج –البيع–التبادل ،ويزيد حجم كل من الدخل ،الناتج والتوظيف الى أن يصل إلى حد معين يعرف بقمة الرواج ،عنده تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من مرحلة التوظيف الكامل.أما في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية فينخفض حجم النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري ،مما يؤدي إلى الانخفاض في العمالة في شكل تقليص مدة العمل ،تسريح العمال .وبالتالي ترتفع معدلات البطالة ،وهو ما يعرفه الاقتصاد الوطني حاليا في إطار الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق تدريجيا ،ويتسجد ذلك مع بداية خوصصة القطاع العام .

وعلى هذا الأساس فإن :"البطالة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية تسمى بالبطالة الدورية وهي بطالة إجبارية لا إدارية [1]"ويعمل الاقتصاديون على عدم تدني مستويات الإنتاج والاحتفاظ بمستوى نشاط من حجم البطالة أو عدم ظهورها وهو أمر يصعب تحقيقه .

[1] Abelmadjid Bouzidi: comprendre la mutations de l ' economie algerienne , les mots cles, 1992, p 20.

1-2البطالة الاحتكاكية

وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ،ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لآخر داخل الدولة .وقد عرف هذا النوع من البطالة في الجزائر في الأماكن الصناعية في الجنوب ،خاصة عندما كان العامل الجزائري يفضل العمل في الشركات الأجنبية التي تمنحه أجرا أكبر من الذي يتحصل عليه في الشركات الوطنية ، أو عند إنتقال العمال الجزائريين إلى خارج الوطن لتحسين ظروفهم المادية. وعادة ما يستغرق هذا النوع من البطالة وقتا قصيرا لذا تصنف ضمن البطالة المؤقتة[1].

وينتشر هذا النوع في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى تماسك وترابط العلاقات الانسانية والاجتماعية والتي تعتبر أكثر تماسكا في الدول النامية، حيث يرتبط الفرد بأهله ومجتمعه. ويتوقف معدل زيادة أو نقصان هذا النوع من البطالة على شفافية الحصول على المعلومات حول الوظائف المختلفة في سوق العمل ، وكلما زادت المعلومات قلت هذه البطالة. كما أن إعانات البطالة من شأنها أن ترفع من معدلاتها بسبب الإمتيازات التي يتحصل عليها المستفيدون مثل : الإعفاء الضريبي على ضريبة الدخل .

1-3البطالة الهيكلية(التقنية)

يتطلب استعمال الآلات الحديثة والمتطورة، مهارات معينة ومتقدمة يستوعبها العمال الحالين، وبالتالي يتم الإستغناء عنه والاستعاضة عنهم بعمال آخرين يستطيعون تشغيل الآلات الحديثة، في حالة عدم تمكنهم من الرسكلة والتطور . وتعرف البطالة الهيكلية على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة لتغير الهيكل الاقتصادي ، أو بمعنى أدق تغيير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتوجات ، أو تغير تقنيات الإنتاج أو إنتقال صناعات أماكن أخرى

[1]علي لطفي ،ايهاب نديم ،ايمن الجماعي ،التحليل الاقتصادي الكلي ،مكتبة عين الشمس ،القاهرة ،1998،ص 115.

للتوطن ، وهذه من نتائج الطفرة التكنولوجية الحالية منذ السبعينيات القرن الماضي خاصة [1]. مما يؤدي إلى عدم توافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه .

ونتيجة لتطور التكنولوجي والتقدم العلمي، فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة أمر ضروري للإنتاج كما وكيفا ، حيث تصبح السلع والمنتجات تنافسية في السوق الدولية بمعايير علمية و دولية. إلا أن ذلك يتطلب يد عاملة متخصصة ، الشيئ الذي يجبر أرباب العمل والمؤسسات على الاستغناء عن اليد العاملة البسيطة وتعويضها بأخرى مؤهلة ، وبعدد أقل من تلك المسرحة. وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة منها [2]:

-زيادة النمو الاقتصادي ودرجة التحديث التقنية تؤدي إلى ظهور النوع من البطالة، ويؤدي ذلك إلى زيادة العمليات والمدخلات وتنوعها مما يؤدي إلى التغير في هيكل الطلب على المواد الخام، العمالة، رأس مال، المنتجات.

-التغير الهيكلي في سوق العمل الناتج عن دخول يد عاملة جديدة من الشباب لا تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات التي تتطلبها الوظائف المتاحة.

-الاستثمار الأجنبي في الدول النامية للاستفادة من إنخفاض التكاليف بسبب توفر المواد الاولية الخام، اليد العاملة الرخيصة، الإمتيازات الضريبية وعدم تحمل تكاليف التلوث البيئي. وينتج عن ذلك بطالة هيكلية للعمال الذين كانوا يشتغلون بها في البلد الأم.

1-4 البطالة السافرة (الظاهرة)

تمثل البطالة السافرة اكثر أشكال البطالة انتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية ، ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل ، لكنهم لا يجدون وظائف

[1] Duguet E. , Greenan N."le biais technologique :uneanalyse econometrique sur donnees individuelles",Revue Economique,vol.48,n 5,sept.1997.

[2] منى السيد الطحاوي :انتاجية عنصر المال وتكلفته وعلاقته بالمتغيرات ،أطروحة دكتواره دولة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،ص 86.

يعملون بها. يعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع، عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة ، احلال الميكنة مكان العامل. وتسمى أيضا بالبطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي، فقد تكون هذه البطالة احتكاكية، هيكلية أو دورية[1]. وتعرف الجزائر بطالة واسعة من هذا النوع خاصة في اوساط الشباب ، بما فيهم خريجي المعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني.

1-4البطالة الموسمية

المقصود بها البطالة الوقتية ، وتحدث بسبب حدث موسمي في صناعات خاصة، وهذه البطالة تنشأ لتغير الطلب على العمل كنتيجة لتغير آخر، مثل ما يحدث في القطاع الزراعي ، حيث يتوقف الإنتاج خلال فترات معينة مما يؤدي إلى تصريح العمال في فترات توقف الإنتاج. كما يمس هذا النوع من البطالة قطاعات أخرى مثل: السياحة حيث يشتغل العمال في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى. ففي الجنوب الجزائري مثلا الذي يشهد إقبالا للسواح الأجانب في فصل الصيف، اذ يوظف العمال من طرف الوكالات السياحية يتعطلون في الفصول الأخرى[2].

1-5البطالة المقنعة

وتعني ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل ، بحيث يعملون بالفعل عددا أقل من ساعات العمل الرسمية، أو أن يكون هناك أفرادا لا يعملون فعليا بصورة شبه كاملة ، وبرغم من

1

[1]منى السيد الطحاوي :انتاجية عنصر المال وتكلفته وعلاقته بالمتغيرات ،نفس المرجع السابق ،ص 26.

[2] [2]ناصر داي عيدون ,عبد الرحمان العايب ,البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد-حالة الجزائر-، ص53.

أنهم يعملون ويتلقون أجورا ورواتب من الناحية الرسمية . ولذا يقال أن الناتج الحدي للعمال يساوي صفرا، لأنه لايضيف شيئا للإنتاج الفعلي. يتبين لنا أن البطالة المقنعة لها مفهومين[1]:

المفهوم الأول: إن الأفراد الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقاتهم ، أو يعملون في أعمال إنتاجياتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى.

المفهوم الثاني: إن الأفراد الذين يشتغلون أعمالا تنعدم فيها الإنتاجية، بحيث يظهر هؤلاء في حالة عمالة بينما لا يساهم عملهم في زيادة الإنتاج، أي أن الانتاجية الحدية لهم تكون معدومة.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا النوع من البطالة مايلي:

*الزيادة السكانية مما يؤدي الى زيادة العمالة في مجالات العمل المختلفة ،ومن ثم تضاءل الإنتاجية الحدية للأفراد

*سياسة الحكومة في الالتزام بالجانب الاجتماعي ،مما يؤدي الى الاكتظاظ بمواقع العمل ،وبالتالي عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب هذه العمالة ،التي تشكل عبئا اضافيا يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة باعتباره يضخم التكاليف .

يتضح جليا أن البطالة المقنعة تعكس توزيعا غير كفء للقوة العاملة في الاقتصاد، ونتيجة لعدم التوافق بين المقابل المادي والجهد المبذول، اذ ان الأول يفوق الثاني بكثير ولذلك تأثير على النمو الاقتصادي .فقد تبين: أن كل زيادة في وتيرة درجات البطالة يقود الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ويجسد ذلك قانون أوكن الذي يعتبر أن معدل البطالة يرتفع لما ترتفع فجوة أوكن[2].

[1] منى السيد الطحاوي :انتاجية عنصر المال وتكلفته وعلاقته بالمتغيرات ،نفس المرجع السابق ،ص 25-26.

[2] كمال بوصافي : تقدير آثار النشاط الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال المرحلة 1990-2002،مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية واندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا لتجارة –الجزائر،عدد1 ،2006

1-6البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية

البطالة الاختيارية هيا الحالة التي يتعطل فيها المال بمحض ارادته ، عند الاستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر ،أو للبحث عن منصب عمل بامتيازات أفضل من حيث الأجور وشروط العمل .أما البطالة الإجبارية فتحدث عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد ، وأيضا الوافدين الجدد إلى سوق العمل والذين لم يتمكنوا بعد من الظفر بفرصة عمل .

نستنتج مما سبق ، تعدد الأفكار والتحاليل الاقتصادية حول موضوع البطالة. فإذا كان التركيز في التحليل وتفسير قد إعتمد على مسألة التوازن في سوق العمل ، فإن التباين بينها يمتد ليشمل تعريفها وتصنيفها. فبينما تتناول النظرية الكلاسيكية البطالة الاحتكاكية، ميز كينز بين البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية، وتوصل الى أن تحقيق التوازن الاقتصادي يكون من خلال تدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الفعال، ومن ناحية أخرى أشارت المدرسة النقدوية إلى المعدل الطبيعي للبطالة. بالمقابل فقد ركز التفسير الحديث على العلاقة القائمة بين سوق العمل وسوق السلع، وكذا الخصائص المترتبطة بامتيازات الوظيفة وبخصائص سوق العمل من حيث التجزئة، مع الاشارة إلى استمرار إعتمادها على مسألة التوازن في سوق العمل.

إن التمييز بين مختلف أنواع البطالة يمكننا من معرفة الشكل أكثر إنتشارا ، وبالتالي البحث عن الاسباب التي تقف وراء ذلك ، بغية الاهتداء الى الحلول المناسبة لمعلجتها والعمل على تفاديها مستقبلا. أما بالنسبة لتواجدها فإن جلها يميز الدول المتخلفة، باستثناء الاحتكاكية منها والتي تنتشر في الدول المتقدمة، نتيجة طبيعة العلاقات الانسانية والاجتماعية السائدة بها. إلا ان هذا لايمنع من وجودها بالدول النامية خصوصا ان المفاهيم والمعايير المستخدمة في تعريفها وقياسها وتقديرها ، لازال يكتنفها نوع من الغموض وعدم الدقة كما رأينا.

بعد التعرض الى البطالة ومايحيط بها من مفاهيم ، وبعد الوقوف على بعض المصطلحات المرتبطة بموضوع التشغيل ، كونه يشكل بدوره الركيزة الأساسية لموضوع القوى العاملة والموارد

البشرية. فالافراد يشكلون مجموعات بشرية تحتاج الى العمل بدرجات متفاوتة حسب : فئات الاعمار ، احتياجات المؤسسات المستخدمة بالنظر لطاقتها الاستيعابية عمومية أو خاصة .

الفرع الثالث: آثار البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر الغير المرغوب فيها اي مجتمع ، وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية على الافراد والمجتمع على حد سواء كانت هذه الاثار الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية .

أولا: الآثار الاقتصادية

-انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل ، من جراء تعطل إعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.

-ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده ،والإنتاج مرتبط بالعمل .

-تكلفة إعالة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل .

خسارة الإنفاق على التعليم حيث إن التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل [1].

ثانيا: الآثار الاجتماعية والسياسية

للبطالة آثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءا أو خطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار الاجتماعية والسياسية تنعكس بعد ذلك ،فالأشخاص كانوا يشغلون وظائف ثم فقدوها وأصبحوا متعطلين يتعرضون و عائلاتهم لتدهور أحوالهم المعيشية ثم تتدهور أوظاعهم الاجتماعية وظروفهم النفسية حينما يضطرون إلى طلب المعونة من أقاربهم وأصدقائهم وجيرانهم، وقد يقع

[1] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007،ص ص 200-2001.

هؤلاء في مشكلات معقدة نتيجة الاستدانة والرغبة في إخفاء حقيقة أوضاعهم اليائسة ،ومشكلات تطول فترة البطالة تبدأ مشاعر اليأس تنتاب الشباب ويتزايد الشعور بعدم الارتياح والقلق لاستمرار الاعتماد على عائلاتهم ....وقد لاحظ علماء النفس و علماء الاجتماع ارتفاع نسبة الجرائم في أوساط المتعطلين بصفة عامة، كما كثرت المقالات أيضا في السنوات الأخيرة عن العلاقة بين الحركات السياسية المتطرفة في البلدان النامية ومعدلات البطالة المرتفعة ، ولاشك أن التنمية الاقتصادية تحتاج على مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي ولذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة التي تؤدي إلى تعكير هذا المناج سوف تؤدي أيضا إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم[1].

الفرع الرابع: علاج البطالة

1.من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات information sevices التي تكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الخالية ومزاياها.

ويمكن أيضا الحد البطالة الاحتكاكية إذ أمكن للشباب الذي يبحثون عن عمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلا وهذا لا يأتي عن طريق مزيد من المعلومات عن الوظائف المتاحة مع تقديم النصيحة بشأنها من ذوي الخبرة، ذلك لأنهم ان أخطئوا في اختيار الوظيفة المناسبة أول مرة فأنهم سيتركونها بعد ذلك ويقومون مرة أخرى بالبحث عما يلائم .

2.علاج البطالة الهيكلية لا يأتي إلا بإعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل ،وأحد المصادر المتجددة للبطالة الهيكلية في البلدان النامية ،خريجي المدراس العليا والمعاهد والجامعات الذين لا يؤهلهم تعليمهم

2عبد الرحمان يسري أحمد و آخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، مصر، 2009 ،ص:295

الوظائف المطلوب شغلها والعلاج هنا يتمثل في تطوير برامج التعليم وتحديثها بما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي .

3.السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في خفض حجم البطالة الإجبارية تدريجيا ، فالمفروض أن تعمد الحكومات إلى السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تساعد على خلاصها سريعا من الركود الاقتصادي ،وفي البلدان النامية تلزم بالإضافة إلى ذلك بذل جهود إنمائية مكثفة حتى يمكن رفع معدلات الاستثمار وتنمية النشاط الإنتاجي في الأجل الطويل بما يخلق فرصا متزايدة للعمل .

وينبغي تفادي الاعتماد على التقنيات الحديثة التي ترفع درجة تكثيف رأس المال في العمليات الإنتاجية حيث هذا ما يقلل من الطلب على العمل ...[1]

المطلب الثاني :النظريات المفسرة للبطالة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم ،وسوف نتطرق إلى أهم هذه الأفكار فيما يلي:

الفرع الأول :البطالة عند الكلاسيك

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد القومي يتوازن دائما عند مستوى التوظف أو العمالة الكاملة ، وبالتالي فإنه لا مجال لوجود بطالة وفقا للنموذج الكلاسيكي، ومع ذلك يرى الكلاسيك أن اذا وجدت بطالة فإنها ستكون بطالة اختيارية voluntary، بمعنى ان الافراد هم الذين يضعون أنفسهم وبمحض إرادتهم في وضع لا يقبلون فيه الأجر السائد في السوق ، ويرى الكلاسيك أن

2 [1]عبد الرحمان يسري أحمد و آخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، مصر، 2009 ،ص ص 296-297.

السبب الأساسي في وجود هذا النوع من البطالة الاختيارية هو عدم مرونة الأجور النقدية، أو بعبارة أخرى جمود في الاتجاه النزولي rigid money wagedownward، ويمكن تفسير ذلك بالاستعانة بالشكل التالي:

في الشكل البياني يتحدد مستوى العمالة التوازني (ن) عندما يتقاطع كل منى منحنى الطلب على العمالة و منحنى عرض العمالة في النقطة التوازنية (p) ، كما تحدد لنا أيضا مستوى الأجر الحقيقي التوازني (ح) ، فإذا افترضنا وجود نقابات عرض عمالية قوية رأت أن هذا الأجر التوازني، هو أجر منخفض نسبيا ومن ثم قامت برفع الأجور النقدية و مع ثبات مستوى الأسعار ترتفع الأجور الحقيقة، الى المستوى (ح1) وهو أعلى الأجر الحقيقي التوازني (ح) ، هنا تنشأ بطالة اختيارية تقدر بالمسافة (ب–ح) حيث يكون عرض العمالة أكبر من الطلب على العمالة ، ويرى الكلاسيك أن عدم مرونة الأجور النقدية في الاتجاه النزولي هو السبب في نشأة مثل هذا النوع من البطالة الاختيارية ، حيث وافقت النقابات العمالية على تخفيض الأجور النقدية فإن البطالة الاختيارية سوف تختفي وستعود مرة أخرى للوضع التوازني عند مستوى العمالة الكاملة[1].

الشكل رقم01: نشوء البطالة في حالة جمود الأجور

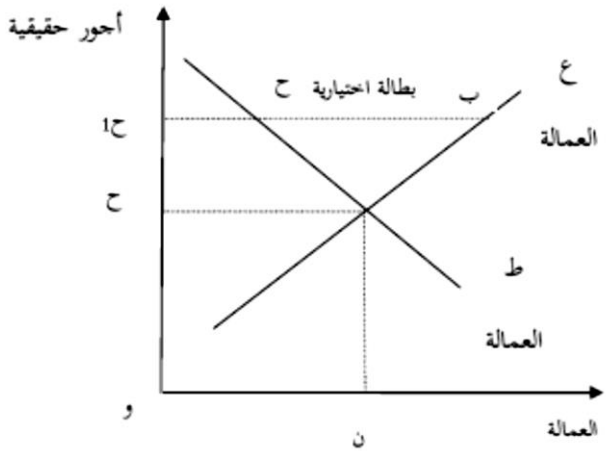

[1]محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، مصر، 2004،ص ص 217–218.

الفرع الثاني: البطالة عند كينز

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية ، حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض ، وأن حجم استخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي، والميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار ، اذ أن الميل للاستهلاك ، ومقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام ومن ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقة، وليس العكس فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية ، إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار والتوزيع[1].

من ناحية أخرى يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي الى انخفاض دخل العمال، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق ، وعليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيما يلي:

لقد لاحظ كينز أن حالة اهتمام العمال بالأجر النقدي يصبح عرض العمل ضمن حدود معينة مرن تماما تجاه التغير في معدل الأجر النقدي، ويمكن الاستعانة بالشكل التالي في التحليل الكيننزي والذي يعبر عن دالة عرض العمل بالمنحنى W1Fs1 ويعتمد اتجاه المنحنى على معدل الأجر النقدي ، W1ومستوى السعر P1 ، اذ يشير المنحنىW1Fs1 الى المقدار OLV من الوحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقدي W1 ومستوى السعر P1، للحصول على مزيد من وحدات العمل يفوق الكمية OLVعند مستوى سعرP1، لابد من رفع معدل الأجر النقدي الى مستوى أعلى من W1، ومن ثم رفع معدل الأجر النقدي[2].

---

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008 ،ص ص:241 – 242

[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ،ص ص:337 – 338

الشكل رقم02: دالة العمل عند كينز

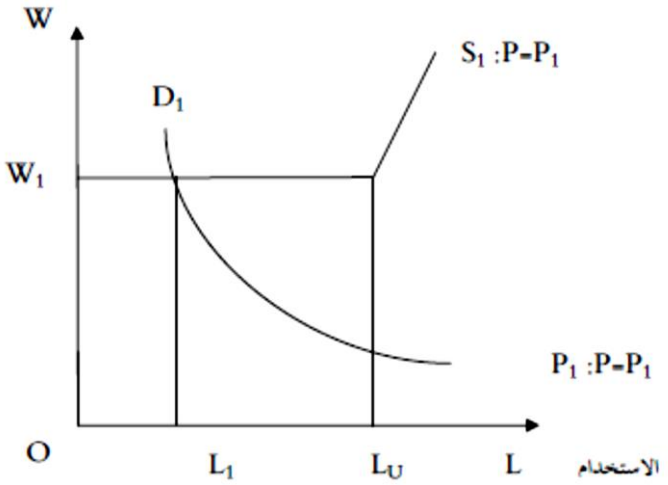

نلاحظ من الشكل أنه تم رسم منحنى الطلب على العمل على أساس الأجر النقدي أيضا، على افتراض ثبات مستوى السعر عند P1، وبارتفاع الأجر النقدي يرتفع مستوى الأجر الحقيقي على طول المنحنى d1 عند مستوى السعر P1، ويتمثل الطلب على العمل بالمقدار d1 وعرض العمل بالمقدار OLV، وعلى ذلك عند مستوى الأجر النقدي W1، والسعر P1 يواجه سوق العمل فائضا من عرض العمل L1Lv وحده، أي أن سوق العمل يعاني من حالة البطالة[1].

الفرع الثالث: البطالة عند ماركس[2]

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية و نادرة الوقوع، بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي بتفاعل قوى العرض والطلب،

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)،نفس المرجع السابق ،ص 338.

1 [2] ناصر دادي عدون، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، نفس المرجع السابق ،ص ص23-24.

وكل بطالة ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية Les progrestechniques.

فالبنسبة للفكر الماركسي الأزمات ماهي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تساوي قيمة الانتاج ، أي ان الرسمالية تنتج اكثر مما تدفع من الأجور، ومما يزيد الأزمة تفاقما هو " أن تعمد الرأسمالية ، بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال (C/V) الى إحلال الآلات محل اليد العاملة فتلقى بالعمال الى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه" .

وعليه فان البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الانظمة الرأسمالية للتراكم ، ويرتبط حجم التشغيل أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل ، اذا انهم يحولون دون تخفيض أرباحهم أي أنهم يعوضونه بزيادة إنتاجهم مما يؤدي الى فائض في الانتاج، خاصة ان التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور ، وبالتالي فان العمال سوف يستمرون في انتاج رأس المال وتحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة.

الفرع الرابع: البطالة عند النيوكلاسيك

لقد اعتمد تحليل النيو كلاسيك على نظرية "التوازن العام"، الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط حجم العمالة بالعروض والطلب على العمل ، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة ومن أهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل بيع وشراء السلع، وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق، وبالتالي فإن هاتين الدالتين مرتبطتين بالأجر الحقيقي كما هو مبين أدناه.

$$DT = F(w/p) \Rightarrow F'(w/p) < 0$$

حيث:

DT:الطلب على العمل، W/P:الدخل الحقيقي،W:معدل الأجر الاسمي،P:المستوى العام للأسعار.

حيث تعرف دالة الطلب على العمل ، بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار، وتعني هذه الدالة أن المنتجين سوف يتوجهون محو تعظيم أرباحهم : وبالتالي فإنهم مستعدون لوظيف العمال الى غاية تعادل الإنتاج الحدي ، مقيم بالعمل والتكلفة الحدية للأجور.

وبمجرد الوصول الى مستوى التوازن فان الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي W/P يشجع المقاولين على التوظيف أكثر لليد العاملة ، أما عرض العمل فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي W/P وفقا للشكل التالي :

$$QT = F(w/p) \Rightarrow F'(w/p) < 0$$

أي أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخيلهم، والتي يفترض أن نتعادل والخدمات المقدمة.

ومنه نستنتج أن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون" **ساي**" للأسواق ، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي ، لكن الواقع يثبت عكس ذلك أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن والدقة، وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة اذ تحل الآلة محل العامل في أحين كثيرة[1].

[1]ناصر دادي عدون، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 23.

خلاصة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الاموال من دولة الى دولة أخرى وعلى المدى الطويل ، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

تم التطرق أيضا إلى ظاهرة البطالة التي لها ارتباط كبير بإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال المفاهيم الأساسية للبطالة ونظرياتها.

الفصل الثاني:

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال (2014-2020)

تمهيد :

تظهر مشكلة البطالة مختلف دول العالم وفي مقدمتها الجزائر بمعدلات مختلفة ومتباينة، اذ يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة ، خاصة مع الاصلاحات الاقتصادية الوطنية التي اجرتها الجزائر بهدف خلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بالتأكيد من فرضيات الدراسة من خلال تحليل البيانات الاحصائية الضرورية للدراسة.

المبحث الأول :واقع البطالة في الجزائر

أدى تطبيق الإصلاحات الإقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات إلى تفاقم إختلالات سوق العمل عبر الارتفاع الكبير لنسبة البطالة و الاستخدام الناقص لليد العاملة، وفي نفس الوقت كان انتشار النشاطات غير المصرح بها أو غير الرسمية الملجأ لعدد متزايد من اليد العاملة، تتشكل أغلبيتهم من طالبي العمل لاول مرة، وتقل أعمارهم عن30 سنة وبدون تأهيل أو حاملي شهادات، بما فيهم الجامعيين بالإضافة إلى العمال ضحايا التسريح لأسباب اقتصادية، وفي إطار مواجهة هذه التحديات فيما تكمن جهود الحكومة الجزائرية لحل معضلة البطالة.

المطلب الأول: أسباب وتطور معدلات البطالة في الجزائر

الفرع الاول: اسباب البطالة في الجزائر

ان الابعاد الاقتصادية ولاجتماعية والسياسية الخطيرة للبطالة غنية عن التعريف بحيث لا يمكن التهوين من شأنها والقول بأنها نتيجة مؤقتة لسياسات تدبير الازمة المعتمدة في الجزائر،

وعلى الرغم باعتبار ان العالم كله يعاني من مشكلة البطالة ، واننا لا نمثل استثناء في هذا الخصوص ، فرغم توفر جذور عميقة لأسباب البطالة في الاقتصاد الجزائري الا ان هناك عوامل جديدة ساهمت في تفاقم البطالة في بلادنا خلال السنوات الاخيرة ويمكن اجمالها فيما يلي[1] :

1-النمو الديمغرافي:

يعتبر النمو السكاني من أصعب التحديات التي تواجهها الدولة الجزائرية ، حيث هذه الأخيرة تفتقر إلى التوازن بين السكان والموارد والخدمات ،والذي يوجه ضربة موجعة إلى التنمية المستدامة ويعرقل عمليات النمو الاقتصادي، حيث أن الازدياد المتنامي في عدد السكان وفي ظل الشح في الموارد الاقتصادية من شأنه أن يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية كثيرة مثل:

[1] .عدالة بن مهدي وصالح زياني ،التشغيل واشكالية البطالة في الجزائر (2010-2020) دراسة تحليلية ،المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ،جامعة الحاج لخضر باتنة 1الجزائر ،العدد 1 18-06-2022 ص 170.

ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتزايد الضغط على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان بالإضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية.

الجدول رقم 01:تطور عدد السكان في الجزائر في الفترة (2020/2014)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السكان (م/ن)	38.92	39.37	40.55	41.39	42.2	43.9	43.9

المصدر :من اعداد الطالبتان بناءا على معطيات موقع وزارة السكن والعمران https//www.mhuv.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد السكان في تزايد مستمر من 2014 فمن 38.92 مليون نسمة سنة 2014 ليصل الى 43.9 مليون نسمة سنة 2020 وهذا راجع لزيادة المواليد الجدد وانخفاض عدد الوفيات ، مما يؤدي الى حدوث ضغط كبير على الموارد المتاحة ، وقد يؤثر بشكل مباشر على مستوى الحياة الاجتماعية.

2-هشاشة الإقتصاد الجزائري :

يعتبر الإقتصاد الجزائري ضمن إقتصاديات الأكثر ضعفاً وهشاشة في العالم، لاعتماده الكلي على إيرادات المحروقات لتمويل المشاريع وكذا الانفاق العمومي دون السعي لايجاد بدائل اقتصادية جديدة .

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في وضع مخططات تنموية للانتعاش الاقتصاي ولاستثمار في الموارد البشرية في الفترة مابين (2019/2001) ، لتثبيت الدولة في اطارها القانوي كمسؤولة عن الأهداف الاقتصادية ، والذي يرتكز على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية ، ومن أولويات هذا البلانامج الحد من الفقر والقضاء على البطالة ،وتوزيع

الثروة على مناطق الوطن ودفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الا أنه مزالت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة[1] .

3- جائحة كورونا (Covid-19):

رغم تعدد الاسباب المؤدية الى البطالة ورغم اختلاف أنماطها فإن أغلب الدول تعمل على الحد من انتشارها ولاتلجأ الى نظام البطالة الجزئية ، خاصة القطاعات الاكثر تأثرا بتقلبات الاقتصادية ، الى أنه في أواخر سنة 2019 وحلول سنة 2020 وجدت كل المؤسسات في دول العالم نفسها مجبرة على اللجوء الى نظام البطالة الجزئية، ليست لأسباب اقتصادية وإنما لأسباب صحة ، شملت قطاعين العام والخاص وذلك إثر ظهور وتفشي جائحة كورونا.

وباعتبار فيروس كورونا جائحة فرضت نفسها كواقعة مادية نتجت عنها أثار سلبية ،فقد اتخذ المشرع الجزائري تدابير وقائية ،ليتم على اثر تعليق نشاطات نقل الأشخاص الجوية والبرية والبحرية ،وغلق المحلات التجارية في كل المدن بلاضافة الى غلق المؤسسات الصغيرة والمصغرة ما أثر سلبا على معدل البطالة في الجزائر .

الفرع الثاني :تطور معدلات البطالة في الجزائر

تعتبر البطالة مؤشر اساسي للتنمية ،ولمعرفة أثر سياسة التشغيل لا بد من معرفة تطور البطالة خلال هذه الفترة [2].

الجدول رقم 02:تطور البطالة في الجزائر (2020/214)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة	10.6	11.76	10.5	11.7	11.6	11.4	13

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات ons

[1].عدالة بن مهدي وصالح زياني ،التشغيل واشكالية البطالة في الجزائر (2010-2020) دراسة تحليلية ،ص170

[2].عدالة بن مهدي وصالح زياني ،التشغيل واشكالية البطالة في الجزائر (2010-2020) دراسة تحليلية ،المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ،جامعة الحاج لخضر باتنة 1الجزائر ،العدد 1 2022-06-18 ص 172.

نلاحظ من خلال الجدول أنه يوجد تذبذب في معدلات البطالة ،حيث يبلغ المعدل الأقصى للبطالة 13٪ خلال سنة 2020 وهذا يعود الى غلق مصانع ومئات الشركات في مختلف القطاعات بالإضافة لمئات الآلاف من أصحاب المهن الحرة الذين يصنفون في خانة اليد العاملة المؤهلة وغير الناشطة وتدخل ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا وأسباب سياسية أخرى ،كما تسجل أقل نسبة 2016بالنسبة قدرت 10.5٪ ويرجع هذا الانخفاض التي ترتيبات والسياسات المعتمدة من طرف الدولة والعديد من البرامج الوجهة للشباب للقضاء على البطالة.

المطلب الثاني :ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر:

سعت الدولة الجزائرية الى خلق برامج وسياسات من شأنها أن تساهم في القضاء على البطالة وتحريك عجلة التنمية ونذكر منها:

1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب [1] ANSEJ:

1-1:تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

اسحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996،وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص ،وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ،يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها ،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،لها فروع جهوية ومحلية .

1-2:مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :تكلف الوكالة بالمهام التالية :

.تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في اطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .

.تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ،لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد.

.تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية ،بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .

1 حسام سليمان ، التحليل الجغرافي والديمغرافي لمشكلة البطالة ،مجلة البحوث الشرق الأوسط ، العدد46.ص 173

.تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ،مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة ،لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات .

.تشجيع كل شخص آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية الى ترقية احداث الأنشطة وتوسيعها .

جدول رقم 03:يمثل مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في استحداث مناصب شغل

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المناصب	40856	51670	15119	9805	9227		

المصدر :من اعداد الطالبتان بالاعتماد على احاصائيات ons

يبين الجدول اعلاه عددالمناصب التي استحدثتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2020/2014)،حيث تشهد هذه الفترة ارتفاع ملحوظ في عدد المناصب حيث بلغ عدد المناصب 40856 منصب شغل سنة 2014 ،ليستمر في الارتفاع وهذا راجع الى ارتفاع عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة .

2-الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANGEM):

انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04المؤرخ في22 جانفي 2004كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص [1].

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8سبتمبر 1996،المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ، الجريدة الرسمية ، العدد52،1996.

جدول رقم 04:يمثل عدد المناصب التي استحدثتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المناصب	176315	126152	22607	62766	26824		

المصدر :من اعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات ONS

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ارتفاع ملحوظ في عدد المناصب التي استحدثتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث في سنة 2014بلغ عدد المناصب 176315 منصبا ، ليصل الى 22607 منصبا سنة 2016، كما تشهد السنوات الاخيرة انخفاضا ملحوظا في سنتي 2017و 2018 لينخفض الى 62766 و 26824 منصبا على التوالي ، وهذا راجع للازمة التي مست البلاد بسبب انخفاض اسعار البترول ، وبما انها دولة ريعية اثر انخفاض اسعار البترول على تمويل المشاريع.

3-جهاز الصندوق الوطني للتأمين من البطالة :

تم انشاؤه منذ سنة 1994كمؤسسة عمومية للضمان تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية

المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وأكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة مت في الفترة الممتدة بين سنتي 1996و1999التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي ،بعد ذلك بدأمنحنى الانتساب في التقلص انطلاقا من سنة 1998الى غاية سنة 2004،قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن .منذ سنة 2004وبتقلص

عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة ،ثم تسيطر التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في اجراءات ترقية التشغيل ومن مهامه:

-المساعدة على البحث عن الشغل .

-دعم العمل الحر .

-التكوين بإعادة التأهيل[1] .

الجدول رقم 05:يمثل مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)في استحداث مناصب الشغل

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المناصب	37000	37921	13655	8299	13229		

المصدر :من اعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات ONS

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان في سنة 2014 بلغ 37000 منصبا ، ويستمر العدد في الانخفاض الى غاية سنة 2017 حيث قدر ب 8299 منصبا ، وهذا بسبب تراجع عدد المشاريع ، ليشهد الارتفاع قليلا سنة 2018 حيث وصل عدد المناصب الى 13229 منصبا .

4-برنامج عقود ماقبل التشغيل (CPE)

يعتبر برنامج عقود ما قبل التشغيل من البرامج المسيرة من طرف مندوبي تشغيل الشباب التي تسهر على توفير ماصب شغل لهم ،والذي الشباب طالبي العمل لأول مرة دون اية خبرة مهنة ،وتكمن أهمية هذا البرنامج فيما يلي :

-التكفل بعروض العمل وتشجيعها .

[1] المرسوم الرئاسي رقم 4-14المؤرخ في 22 جانفي 2004،المتعلق بانشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الجريدة الرسمية ،العدد 6، ص 08.

-تشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق الشغل وتحسين التأطير بإدخال التقنية من خلال تشغيل يد عاملة مؤهلة .

-تشجيع المستخدمين لتشغيل الجامعيين .

-السماح للشباب الحامل للشهادات للاستفادة من خبرة مهنية ومهارة توافق اختصاصهم .

-تحسين علاقات التعاون بين مديري النشاط الاجتماعي ،مندوبي تشغيل الشباب ومدري الفروع الجهوية [1].

الجدول رقم 06:يمثل مساهمة برنامج عقود ماقبل التشغيل في خلق منصب شغل في الفترة (2020/2014):

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المناصب	2157232	2371020	2540698	2655470	2690246		

المصدر :من اعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات ONS

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد المناصب، حيث سجلت سنة 2014 حوالي 2157232منصب شغل ، لتصل الى اكثر من مليوني منصب شغل سنة 2018، وهذا الارتفاع يعود الى المساهمة الفعالة لبرنامج عقود ماقبل التشغيل في خلق مناصب الشغل .

المبحث الثاني :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة (2020/2014).

[1].عدالة بن مهدي وصالح زياني ،التشغيل واشكالية البطالة في الجزائر (2010-2020) دراسة تحليلية ،ص 176.

المطلب الأول :تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

الجدول 07: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2020/2014):

السنوات	التدفقات
2014	1502.2
2015	-584.5
2016	1636.3
2017	1232.3
2018	1466.1
2019	1381.9
2020	1125

المصدر :من اعداد الطالبتان اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أن انخفاض كبير في مستوى الاستثمار الوارد الى الجزائر عام 2015حيث قدر ب 584.5- مليون دولار وذلك راجع الى تراجع اسعار البترول والتي كان لها اثر كبير على الاقتصاد التي تحد من مساهمة الشركاء الاجانب وتفرض على المستثمر الاجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على مشاريع بالاضافة الى انكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط بسبب اثار الازمة العالمية من جهة وتوجه الاستثمارات الاجنبية الى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة من جهة اخرى وهذا ما يبين مخاطر توجه الاستثمار الاجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلا، وبحلول سنة 2016 عاد رصيد الاستثمارات الاجنبية الى الارتفاع حيث قدر ب 1636.3 مليون دولار وذلك ما يعادل بالتقريب زيادة ثلاث مرات وذلك راجع جزئيا الى التحسن الذي عرفه الانتاج النفطي لتستمر في الارتفاع الى غاية

2018، لتعاود الانخفاض بنسبة ضعيفة سنة 2019 بقيمة 1381.9 مليون دولار والانخفاض في سنة 2020 بقيمة 1125 مليون دولار.

المطلب الثاني :مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة في الجزائري (2014-2020)

الفرع الاول: حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2014-2020

يوضح الجدول التالي عدد مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 2014-2020

الجدول 08: حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الاجنبي المباشر

الوحدة: مليون دينار جزائري

المشاريع	عدد المشاريع	٪	القيمة بالمليون دج	٪	مناصب الشغل	٪
الاستثمار المحلي	62982	99	10584134	83	1018887	90
الاستثمار الاجنبي	822	1	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100٪	12800833	100٪	1138412	100٪

المصدر : من اعداد الطالبتان بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال الجدول نلاحظ ان الاستثمار المحلي له قيمة اكبر مقارنة بالاستثمار الاجنبي فالاستثمار المحلي قيمة المبلغ الذي لديه 10584134 مليون دينار اي ما يعادل 83٪ ويوفر 1018887 منصب شغل ولديه ايضا 62982 مشروع.

بينما الاستثمار الاجنبي فقيمة المبلغ التي لديه 2216699 مليون دينار وما يقارب 119525 منصب عمل و 822مشروع ، ومن خلال الجدول نلاحظ ان الاستثمار الاجنبي المحلي يوفر

مناصب عمل اكبر من الاستثمار الاجنبي وذلك فان الاستثمار المحلي له انعكاسا ايجابيا متزايد على مستوى العمالة مقارنة بالاستثمار الاجنبي .

الفرع الثاني : توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الاجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية 2014-2020

الجدول الموالي يبين نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من حجم العمالة وفرها الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014-2020

الجدول 09: توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر خلال الفترة 2014-2020

القطاع الاقتصادي	عدد مناصب العمل	النسبة٪
الزراعة	53445	٪4.69
البناء	246138	٪21.62
الصناعة	466382	٪40.97
الصحة	22478	٪1.97
النقل	162976	٪14.32
السياحة	62069	٪5.45
الخدمات	116476	٪10.23
التجارة	4100	٪0.36
الاتصالات	438	٪0.38
المجموع	1138412	٪100

المصدر: من اعداد الطالبتان بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول نلاحظ ان قطاع الصناعة هو الذي وفر أكبر قدر من مناصب العمل بنسبة 40.97٪ يأتي بعده قطاع البناء والنقل ب 21.62٪و 14.32٪ على الترتيب ثم قطاع

الخدمات بنسبة 10.23٪ و يليها قطاع السياحة ب 0.38٪ و قطاع الزراعة والصحة والاتصالات والتجارة بنسبة 4.96٪،1.97٪،0.38٪ و 0.36٪ على التوالي .

الفرع الثالث : توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة 2014-2020

الجدول الموالي يبين نصيب كل من الأقاليم المستثمرة في توفير مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2014-2020

الجدول 10: توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي حسب الأقاليم

المناطق	مناصب الشغل	النسبة
أوروبا	71010	٪59.41
من بينها الاتحاد الاوروبي	42649	٪35.68
آسيا	10567	٪8.84
امريكا	3755	٪3.14
الدول العربية	30199	٪25.26
إفريقيا	209	٪0.17
أستراليا	264	٪0.22
متعدد الجنسيات	3521	٪2.94
المجموع	119525	٪100

المصدر: من اعداد الطالبتان بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول يتضح أن المشاريع الأوروبية التي وفرت أكبر قدر من مناصب الشغل حيث قدرت ب71010 منصب عمل تليها المشاريع المستثمرة من الدول العربية وقدرت ب30199 منصب عمل ، تأتي بعدها المشاريع المستثمرة من آسيا ب 10567 منصب عمل وامريكا ب 3755 منصب عمل ، أما المشاريع من متعدد الجنسيات واستراليا وافريقيا وفرت مناصب شغل ضئيلة قدرت ب 3521، 264، 209منصب عمل على التوالي.

خلاصة الفصل الثاني :

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، والتي تهدف الى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات التي تعتبر مجالا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وأيضا في قطاع الخدمات والتي بدورها توفر مناصب عمل جد معتبرة.

لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر في شتى الميادين مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا.

خاتمة

خاتمة:

لازالت الجزائر تواصل جهودها من جلب الاستثمارات الاجنبية والحد والتقليل من ظاهرة البطالة لأجل استيعاب اكبر قدر ممكن من اليد العاملة، من خلال اصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الامتيازات والاعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والاجنبي على حد سواء ، قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب الشغل، لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستيعاب العدد الفائض من اليد العاملة النشيطة تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة.

من هذا المنطق تظهر اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر كحل اساسي لإعطاء نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في اطار الشراكة ،وتنوع القطاعات الاقتصادية ، فالجزائر تمتلك مؤهلات وعناصر تنافسية جاذبة للاستثمار الاجنبي ، هذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين المحليين، ورغم ان هذا الاستثمار ما يزال يهتم بالقطاع النفطي وله مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة الا ان آفاق واسعة في جميع القطاعات .

1-النتائج:

-تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر ، وهي تسعى حاليا الى ايجاد السبل الكفيلة باجتذابه وتشجيعه.

-يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أحد أهم الوسائل في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الايجابي.

-تسعى الجزائر الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الضمانات الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر للتقليل من حدة البطالة.

-تقلب وتذبذب في حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر بين فترة واخرى مما اثر على معدل البطالة.

-ان عجز القطاع العام وظهور بعض الازمات الاقتصادية رغم الجزائر على تبني الاستثمار الاجنبي المباشر لضمان النمو الدائم.

-رغم الاولوية التي اعطت للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر الا ان مساهمته في خلق فرص العمل جد ضئيلة.

2-نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الفرضيات يمكننا حصر نتائج اختبارها في العناصر التالية:

الفرضية1: صحيحة فالاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية، وله مكانة خاصة لتطوير اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وذلك من خلال رفع الانتاجية وتشغيل الايدي العاملة.

الفرضية2: وهي صحيحة يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار خاصة بعد اصدار قوانين الاستثمار المختلفة.

الفرضية3: صحيحة تمتلك الجزائر مؤهلات جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر الى ان هذا الاستثمار لايزال يهتم بالقطاع النفطي وله مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة.

3-التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل اليها نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

-العمل على تبني سياسة اقتصادية من اجل تنويع هيكل الاقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات، وضرورة الاعتماد على استثمارات منتجة بعيدة عن الصدمات الخارجية والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، والرفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبق المعايير الدولية.

-تسهيل والغاء التعقيدات والاجراءات الادارية المطلوبة والمكلفة التي تعرقل اعمال المستثمرين، مما تؤجل الاستثمارات للشروع في العملية الاستثمارية.

-ضرورة تطوير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها مؤسسة ترويجية للاستثمار.

-ضرورة استقطاب المشاريع الاجنبية كثيفة العمالة، لخلق المزيد من فرص العمالة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- **قائمة الكتب:**

1- حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر عقود وتراخيص النفطية وأثرها على تنمية الاقتصاد، منشورات الجلي 2 الحقوقية،بدون طبعة، بيروت، لبنان، 2014ص 07.

2- أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر و التوزيع، الأردن، 1997 ،ص:20 .

3- يحيى أحمد رابح سعيدي: الاستثمار الأجنبي المباشر ،عمان إثراء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2013ص78

1- عبد السلام أبو قحف :اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية ،2003،ص489.

2- شوقي ناجي جواد وهيثم علي حجازي، 2011 ،ص 30.

3- محمد قاسم خصاونة، 2010 ،الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ص 19

4- راغب الخطيب خالد : التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات ،دار البادية ،الأردن،2009،ص218

5- زاهد محمد ديري :ادراة الأعمال الدولية،دار الثقافة ، الأردن ،2011،ص160

6- شوقي ناجي جواد:ادارة الأعمال الدولية ،دار الأهلية ،الأردن ،2002،ص ص57-58

7- عبد الكريم كاكي :الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ،مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان ،ص 55

8- د.عمر صقر 2000-2001,العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة الدار الجامعية ,الاسكندرية ,ص 47

9- كريستيان بالوا ,الاقتصاد الرأسمالي العالمي ,ترجمة عادل عبد المهدي ,لبنان ,دار بن خلدون ,1994,ص 122.

10- ناصر داي عيدون ,عبد الرحمان العايب ,البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد-حالة الجزائر-,ديوان مطبوعات الجامعية ,الجزائر ,2010,ص 45.

11- مصطفى سلمان ,واخرون :مباددئ الاقتصاد الكلي ,دارالمسيرة للنشر ,الأردن ,2000,ص 237.

12- السيد محمد السيرتي:علي عبد الوهاب ,النظرية الاقتصادية الكلية ,الدار الجامعية ,الاسكندرية ,2008,ص 271.

13- حسين عبد الحميد أحمد الرشوان ,أزمات الشباب والبطالة ,دار التعليم الجامعي ,مصر ,2015,ص 22.

14- علي لطفي ،ايهاب نديم ،ايمن الجماعي ،التحليل الاقتصادي الكلي ،مكتبة عين الشمس ،القاهرة ،1998،ص 115.

15- ناصر داي عيدون ,عبد الرحمان العايب ,البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد-حالة الجزائر-، ص53.

16- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007،ص ص 200-2001.

17- عبد الرحمان يسري أحمد و آخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، مصر، 2009 ،ص:295

18- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، مصر، 2004،ص ص 217-218.

19- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008 ،ص ص:241 – 242

20- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ،ص ص:337 – 338

- **الأطروحات والرسائل:**

21- بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وافاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، دراسة حالة 3 الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة تلمسان، 2007 ص1.

22- محمد عايب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017 ،ص04.

23- بن عباس حمودي، 2011-2012 ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر، ص 21

24- بن داويه وهيبة، 2004-2005 ،واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(1995- 2004 ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، ص 21

25- جمال بلخباط، 2014-2015 ،جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، ص 31

26- سعدي هند، 2016-2017 ،أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية-دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014 ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص18

27- سعاد سالكي :دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-،رسالة ماجستير ،تخصص مالية دولية جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان ،2011،غير منشورة ،ص73

28- رهام حسن عبد الحكم ,أثر سياسية الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة -دراسة مقارنة بين مصر واسرائيل -,رسالة ماجستير ,كلية التجارة ,جامعة عين الشمس ,مصر ,2006,ص 32.

29- منى السيد الطحاوي :انتاجية عنصر المال وتكلفته وعلاقته بالمتغيرات ،أطروحة دكتواره دولة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،ص 86.

- **المجلات :**

30. عبد الحق طير وأخرون، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، نضرة جغرافية قطاعية حالة الجزائر، مجلة 1 الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 06 جوان 2017 ص 12.

31. خالد هاشم إبراهيم محمد، تقدير دالة الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ورقة علمية، ص 06.

32. مفتاح صالح وسمينة دلال :واقع وتحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر -،بحوث اقتصادية عربية ،العددان 43و44 صيف-خريف 2008،ص 109

33. كمال بوصافي : تقدير آثار النشاط الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال المرحلة 1990-2002،مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية واندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا لتجارة –الجزائر،عدد1 ،2000

34. حسام سليمان ، التحليل الجغرافي والديمغرافي لمشكلة البطالة ،مجلة البحوث الشرق الأوسط ، العدد46.ص 173

35. عدالة بن مهدي وصالح زياني ،التشغيل واشكالية البطالة في الجزائر (2010-2020) دراسة تحليلية ،المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ،جامعة الحاج لخضر باتنة 1الجزائر ،العدد 1 18-06-2022 ص 172.

- **موقع الكتروني:**

36. حمد طارق، أسباب البطالة، متاح على الرابط الالكتروني التالي:mawdoo3.com:http//

- **القوانين ،المراسيم والمناشير :**

37. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8سبتمبر 1996،المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ، الجريدة الرسمية ، العدد1996،52.

38. المرسوم الرئاسي رقم 4-14المؤرخ في 22 جانفي 2004،المتعلق بانشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الجريدة الرسمية ،العدد 6، ص 08.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية :

39. **V.Terpstra ,«International Marketing»,Tokyo :**Holt-Sounders1 **1981,p331 .**

40.Denis Tersen et Jean Luc Bricaut. L.investissement international.) Edition Armand colin .paris.1996, p 8

تم بحمد الله

الملخص:

لقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الانفتاح الاقتصادي، الرامية الى معالجة الاختلالات التي تخزي الاقتصاد الوطني، وقد عمدت الى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الاطار القانوني والتنظيمي من اجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، با لإضافة الى العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ، ومحاولة جعلها أكثر استقرار وفي مستويات مقبولة ، والتي من أبرزها تخفيض معدلات البطالة والتي تعتبر من أخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة.

Résumé:

Depuis la fin des années 80, l'Algérie a adopté une politique d'ouverture économique, visant à remédier aux déséquilibres qui déshonorent l'économie nationale, à améliorer les indicateurs macroéconomiques, et à essayer de les rendre plus stables et à des niveaux acceptables, dont le plus important est la réduction du chômage. taux d'intérêt, considéré comme l'un des problèmes les plus graves auxquels est confrontée l'économie algérienne.

Mots clé: Investissement direct étranger, chômage.